الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
النائب
إبراهيم منيمنة

٧ حزيران ٢٠٢٤

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون يرمي الى اعتبار العناصر الفارة من قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٩ بحكم المطرودين من الخدمة مع التنازل عن كامل حقوقهم العسكرية والمالية.

المرجع: - المادة ١٨ من الدستور
- المادتان ١٠١ و ١٠٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

نودعكم ربطا اقتراح قانون يرمي لمرة واحدة الى اعتبار جميع العناصر الفارة من قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٩ ولغاية تاريخ نفاذ هذا القانون بحكم المطرودين حكما من الخدمة في حال تنازلهم عن كامل حقوقهم العسكرية والمالية على ان تعلق حينها ولمرة واحدة فقط الأحكام القانونية المنطبقة على حالات الفرار من الخدمة المتعلقة بالعقوبات الجزائية والتأديبية بصدد هذه الحالات.

ونتمنى عليكم إحالته إلى اللجنة المختصة ليصار الى مناقشته والسير بإجراءات إقراره أصولاً .

النائب ابراهيم منيمنة

هاتف: ٠٠٩٦١ ١ ٧٨٠٠٦٦ - خليوي: ٠٠٩٦١ ٨١ ٨٩١٩٩١
Website: www.ibrahimmneimneh.com - E-mail: contact@ibrahimmneimneh.com

اقتراح قانون

يرمي الى اعتبار العناصر الفارّة من قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٩ بحكم المطرودين من الخدمة مع التنازل عن كامل حقوقهم العسكرية والمالية.

المادة الأولى : مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٧ تاريخ ١٩٩٠/٩/٦ (تنظيم قوى الأمن الداخلي) تعتبر لمرة واحدة فقط. جميع العناصر الفارة من قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٩ ولغاية تاريخ نفاذ هذا القانون بحكم المطرودين حكما من الخدمة في حال تنازلهم عن كامل حقوقهم العسكرية والمالية.

المادة الثانية : تعلق ولمرة واحدة فقط الاحكام القانونية المنطبقة على الفرار من الخدمة المتعلقة بالعقوبات الجزائية والتأديبية بصدد الحالات المذكورة في المادة الأولى .

المادة الثالثة : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائب إبراهيم منيمنة

الأسباب الموجبة

لما كانت البلاد تمر منذ ما يقارب الخمسة سنوات بأسوأ الأزمات المالية والاقتصادية، بحيث يعاني الشعب اللبناني برمته من تداعياتها، الا أن كثر المتضررين هم الذين يعملون في القطاع العام ولاسيما في الأسلاك العسكرية.

ولما كانت المادة ٨٧ من قانون موازنة العام ٢٠١٩ قد نصت على وقف تسريح جميع العناصر لمدة ثلاث سنوات بحيث تعتبر هذه المادة بحكم الملغاة من العام ٢٠٢٢ أي بعد انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة فيها.

ولما كانت هذه الأزمة المستفحلة قد استتبعت قيام بعض عناصر قوى الأمن الداخلي بالفرار لتأمين مستقبلهم لاسيما بعد تدهور رواتبهم بشكل يفوق الاحتمال وبالتزامن مع استمرار قرار منع التسريح، بحيث حاولوا تقديم طلبات تسريح حسب الأصول أو طلبات لعدم توقيع تجديد عقود التطوع الا ان الرد كان دوما بالرفض والمعاقبة المسلكية وتجديد العقود قسرا.

ولما كانت هذه الشريحة من العناصر في مقتبل العمر وتسعى لتأمين مستقبلها سواء في لبنان أو الخارج وأن معاقبتهم وابقائهم في الخدمة قسرا يلحق الضرر الكبير بهم وبمستقبلهم.

ولما كان هؤلاء العناصر قد أبدوا استعدادهم للتنازل عن كامل حقوقهم العسكرية والمالية لقاء تسريحهم من الخدمة وتمكينهم في بناء مستقبلهم.

ولما كان استمرار الوضع على ما هو عليه دون إيجاد حل عادل لهذه الشريحة يمكنها من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي ضمن إطار القوانين المرعية الاجراء يخلف واقعا متأزما وأزمة اجتماعية كبيرة خاصة وأن هذه الشريحة محرومة من ممارسة حقوقها المدينة كافة بحيث تزداد الأمور تعقيدا مع مرور السنوات.

ولما كان من الأجدى السعي لإيجاد حل عادل ومؤقت ولمرة واحدة مراعاة للعدالة والانصاف وحقوق الانسان ينصف هذه الشريحة ويرفع الغبن عنها دون المس بخزينة الدولة اللبنانية.

ولما كان لا يوجد أي مانع قانوني بمعدل دون تعليق بعض الإجراءات القانونية ولمرة واحدة اذا كان الهدف تحقيق مبادئ العدالة والانصاف ومراعاة حقوق الإنسان وتمكينه من ممارسة حقوقه المدنية المكرسة دستورا وقانونا.

لذا نتقدم من مجلسكم الكريم باقتراحنا الحالي طالبين مناقشته واقراره من أجل اعتبار العناصر الفارة من قوى الأمن الداخلي منذ العام ٢٠١٩ بحكم المطرودين من الخدمة مع تنازلهم عن كامل حقوقهم المالية والعسكرية.

النائب ابراهيم منيمنة